



معهد التخطيط القومي

آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (10) – 2017 / 1 / 28

"استمرار السوق الموازية لسعر الصرف الأجنبي بعد قرار التعويم"

د. عمر البدويهي

مدرس الاقتصاد

مركز السياسات الاقتصادية الكلية بالمعهد

تأسيساً على ذلك، أصبح معالجة أوضاع سوق النقد الأجنبي ضرورة حتمية؛ حيث أعلن البنك المركزي المصري، في مطلع نوفمبر 2016، عن تحرير سوق النقد الأجنبي من خلال إعطاء البنوك العاملة بمصر المرونة الكاملة في تسعير النقد الأجنبي بيعاً وشراءً وفقاً لآليات العرض والطلب. وقد استهدف قرار تحرير سعر الصرف، وفقاً لما ورد ببيان البنك المركزي تحقيق عدة أهداف، وفي مقدمتها استعادة تداول النقد الأجنبي داخل القنوات الشرعية والقضاء تماماً على السوق الموازية.

وعلى الرغم من صعوبة تقديم رؤية تحليلية شاملة للآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن قرار تحرير سوق النقد الأجنبي بعد حوالي مرور شهرين فقط من إصدار القرار، إلا أنه يمكن التأكيد على أن هذا القرار، وما استتبعه من انخفاض ملحوظ في قيمة الجنيه بالسوق الرسمية، جعل الواردات المصرية أكثر تكلفة، كما منح الصادرات المصرية ميزة تنافسية؛ حيث يمثل تخفيض قيمة العملة المحلية أحد البدائل المتاحة أمام اقتصادات الدول في تعزيز قدراتها التنافسية، وهو التوجه الذي تبنته دول مثل الصين وتركيا، إلا أن هذا الأثر يظل مرهوناً بقدرات القطاعات الإنتاجية ونجاحها في التصدير والنفوذ للأسواق الخارجية.

وفي الوقت ذاته، لا يمكن إغفال أثر قرار تحرير سوق النقد الأجنبي في إحداث ارتفاع ملحوظ في مستويات الأسعار وتساعد الموجة التضخمية، وما نجم عنه من تداعيات سلبية على الدخول الحقيقية ومستويات معيشة كافة الفئات المجتمعية، وبصفة أساسية الفقراء والطبقة المتوسطة، خاصة وأن قرار تعويم الجنيه جاء بالتزامن مع رفع أسعار الطاقة وتطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة، ورفع التعريفات الجمركية على العديد من السلع المستوردة؛ على نحو أدى إلى قفزات واضحة في معدلات التضخم، فوقاً لبيانات الجهاز

واجه سوق النقد الأجنبي في مصر خلال السنوات الأخيرة العديد من التحديات نتيجة التراجع الكبير في الإيرادات السياحية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة وغير المباشرة، وانخفاض حصيلة الصادرات السلعية، بالإضافة إلى ما اتسمت به توجهات السياسة النقدية منذ يناير 2011 من إعلاء أهداف الاستقرار النقدي واستهداف التضخم من خلال استنزاف احتياطات النقد الأجنبي المتاحة. وقد أسفرت هذه العوامل، والتي ارتبطت جميعها بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، عن إحداث تراجع ملحوظ في احتياطات النقد الأجنبي من حوالي 35 مليار دولار في نهاية عام 2010 إلى أن بلغت أدنى مستوى لها في أبريل 2013 بقيمة بلغت 13.4 مليار جنيه، ثم ارتفعت إلى نحو 19.0 مليار دولار في أكتوبر 2016.

وفي ظل الواقع الذي أفرزته تلك التحديات، تعاضد دور السوق الموازية للنقد الأجنبي، وبدأ الجنيه المصري منذ عام 2011 رحلة انخفاض في قيمته الحقيقية. كما بات على القطاعات المختلفة تأمين احتياجاتها من النقد الأجنبي من السوق الموازية، بما يُمثل هذا النهج من مخالفة قانونية تتراوح عقوبتها، وفقاً لقانون البنك المركزي رقم 88 لسنة 2003، بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وبغرامة تعادل المبالغ محل الجريمة... والتساؤل الذي كان يطرح نفسه، كيف كان يمكن الاستمرار بالتعامل اقتصادياً مع عالم خارجي من خلال آلية سعر الصرف أساسها السوق الموازية التي لا تتيح التعامل الآمن والشفاف والعاقل للمستثمر والسائح والمستورد والمُصدِر.

المركزي للتعبة العامة والاحصاء ارتفع معدل التضخم من 14% في أكتوبر 2016 إلى 24.3% في ديسمبر 2016.

ومن ناحية أخرى، أكدت بعض المؤشرات الصادرة عن وزارة المالية والبنك المركزي المصري عدداً من النتائج الإيجابية التي أسفر عنها تعويم الجنيه المصري، أهمها:

- ارتفاع الحصيلة الدولارية لدى الجهاز المصرفي؛ حيث نجحت البنوك خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2016 تحصيل ما يبلغ 7.0 مليار دولار.
- إنعاش البورصة المصرية؛ حيث سجلت تعاملات الأجنبي في البورصة صافي شراء بما يزيد على 210 مليون دولار في نوفمبر 2016 مقارنة بما لا يتجاوز 20 مليون دولار في أكتوبر 2016.
- رفع جاذبية أذون الخزانة المصرية للمستثمر الأجنبي؛ ووفقاً لما أكدته وزارة المالية أنه، خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2016، قام المستثمرون الأجانب بشراء حوالي مليار دولار أذون خزانة. وعليه، تستهدف الحكومة جذب استثمارات أجنبية في أذون الخزانة تصل إلى 10 مليار دولار سنوياً، مثلما كان يحدث قبل 2011.
- تحسين التقييم الائتماني للاقتصاد المصري، فقد أكدت شهادات تقييم الجدارة الائتمانية الصادرة عن مؤسسات التقييم، ومنها Moody's and Fitch Ratings مؤكدة أن الآفاق الاقتصادية لمصر مستقرة وفقاً للتصنيف B3/Stable Outlook.
- ارتفاع أرصدة الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري، إلى 24.3 مليار دولار في ديسمبر 2016، خاصة مع استلام مصر الشريحة الأولى من قرض صندوق النقد الدولي بقيمة 2.75 مليار دولار، بالإضافة إلى حسيمة إصدار السندات الدولارية بقيمة 4 مليارات دولار من خلال طرح خاص ببورصة أيرلندا، فضلاً عن توقيع اتفاقية مبادلة للعملة مع الصين بقيمة تصل إلى 2.6 مليار دولار.

وبعيداً عن الدخول في جدلية صحة قرار تعويم الجنيه المصري من عدمه، إلا أن الهدف الأول الذي استند إليه هذا القرار، والمتعلق باستعادة تداول النقد الأجنبي داخل القنوات الشرعية والقضاء تماماً على

السوق الموازية مازال يواجه عدداً من التحديات. فوفقاً لتصريحات محافظ البنك المركزي المصري لجريدة الأهرام الاقتصادي بتاريخ 3 يناير 2017 مازال هناك وجود للسوق الموازية؛ حيث أشار إلى أنه " ليس من المنطقي أن تختفى السوق السوداء فوراً بمجرد استخدام عصا التعويم السحرية، مؤكداً أن الأمر يتطلب بعض الوقت للقضاء عليها" كما أكد أن الاستحواذ الحقيقي على السوق أصبح من نصيب البنوك، وأن السوق السوداء محدودة للغاية. وأضاف أن "السوق سيضبط نفسه بنفسه ويستقر خلال الفترة القريبة المقبلة".

وفي هذا الإطار، يجب التأكيد على أن الدراسات المتخصصة في السياسة النقدية أوضحت أن تعويم سعر العملة المحلية، وإن كان يحقق هدف توحيد أسعار الصرف، إلا أنه لا يضمن القضاء على السوق الموازية طالما كانت هناك قيوداً على تدبير احتياجات بعض المتعاملين في السوق، سواء كانت هذه القيود ترتبط بتوجهات السياسة النقدية بتنظيم أولويات اتاحة النقد الأجنبي لقطاعات مثل مدخلات الانتاج والخامات والسلع الأساسية دون تدبير احتياجات قطاعات أخرى مثل الأفراد ومستوردي السلع غير الأساسية والخدمات، أو قيوداً أخرى تتعلق بالسياسة التجارية وفرض قيود جمركية وغير جمركية تدفع إلى التوسع في الأنشطة غير الرسمية وارتفاع معدلات التهريب.

وفي الحالة المصرية، لا يمكن بأي حال من الأحوال مقارنة حجم السوق الموازية التي سبقت قرار تعويم الجنيه المصري في نوفمبر 2016 وحجمها في الوقت الراهن. فقد شهدت الفترة السابقة على قرار التعويم، اعتماد المتعاملين بالنقد الأجنبي على السوق الموازية حتى زاد هامش السعر بهذه السوق عن 100% عن قيمته بالسوق الرسمية في نهاية شهر أكتوبر 2016. إلا أن الوضع الراهن يُشير إلى أن هامش السعر بالسوق الموازية لم يزد بأي حال من الأحوال عن 5% من سعر السوق الرسمية.

تأسيساً على ما سبق، يُمكن القول أن استكمال منظومة إصلاح سوق النقد الأجنبي والقضاء على السوق الموازية سوف يظل مرهوناً بعدة إجراءات، أهمها ما يلي:

أولاً: إجراءات على المدى القصير

- الإلغاء التدريجي لإجراءات المنع أو التقييد في منح التمويل الدولارى للأفراد وبعض الأنشطة أو السلع والخدمات؛ حيث تؤدي هذه الإجراءات

لمدة عام لحين توفيق أوضاع هذه المصانع واستيفائها للاشتراطات المطلوبة.

إن القراءة التاريخية لواقع الاقتصاد المصري تؤكد أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري في نوفمبر 2016 يتمثل إلى حد كبير مع التجربة التي مر بها الاقتصاد في عام 2003. لقد شهد سوق النقد الأجنبي عام 2003 انخفاضاً في قيمة الجنيه وارتفاع سعر الدولار من 3.5 جنيه إلى 7 جنيه بما يقارب 100% وفي عام 2004 انخفض سعر الدولار إلى 6.20 جنيه، ثم تراجع إلى أقل من 5.5 جنيه بداية من عام 2008. والحقيقة المؤكدة أن الاستقرار في سوق النقد الأجنبي، واختفاء السوق الموازية، وارتفاع أرصدة الاحتياطيات الأجنبية حتى بلغ رصيدها 35 مليار دولار في نهاية 2010، قد جاء نتيجة تحقيق معدلات نمو مرتفعة، بلغت في المتوسط نحو 7% سنوياً خلال الفترة (2006-2008)، وهي السنوات التي صاحبها زيادة واضحة في الصادرات السلعية غير البترولية، بالإضافة إلى زيادة الإيرادات السياحية، فضلاً عن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن القضاء على السوق الموازية لن يتحقق فقط بتعويم الجنيه، وإنما سيتحقق هذا الأمر تدريجياً مع تعاضم موارد اقتصادنا الوطني من النقد الأجنبي. وفي هذا الصدد، يجب التأكيد على أهمية التحول في توجهات السياسة النقدية من إعلاء هدف الحفاظ على استقرار أسعار النقد الأجنبي واستهداف التضخم إلى إعلاء هدف استعادة قدرة الاقتصاد على النمو، بالإضافة إلى التنسيق مع السياسات المالية لتعزيز قدرة اقتصادنا الوطني على تحقيق التعافي وحفز الأنشطة الإنتاجية والخروج أزمة الركود التضخمي. إن المؤشرات المبدئية تشير إلى تحقيق الاقتصاد المصري معدلات نمو بلغت 4.3% في عام 2016/2015 مقارنة بمعدلات تتراوح حول 2.2% في عام 2014/13، كما أنه من المستهدف تحقيق معدلات نمو تتراوح بين 5.5% و 6% خلال عام 2017/16. يجب أن تتكاتف جميع الجهود من أجل تحقيق معدلات نمو حقيقية مرتفعة تتوافق مع ما استهدفتها استراتيجية التنمية المستدامة (مصر 2030) من تحقيق معدلات نمو اقتصادي تصل إلى 10% بحلول عام 2020.

التقييدية إلى دفع المتعاملين للجوء للسوق الموازية لتدبير احتياجاتها من العملة الصعبة.

- إعادة تفعيل دور شركات الصرافة كأحد قنوات التعامل بالسوق الرسمي للنقد الأجنبي وتنظيم عملها بالتنسيق مع الجهاز المصرفي.
- تفعيل العقوبات التي أقرتها تعديلات قانون البنك المركزي رقم 88 لسنة 2003؛ حيث تم في يونيو 2016 النص على أنه "يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشر سنوات، وبغرامة تساوى المبلغ محل الجريمة، كل من يتعامل في النقد الأجنبي خارج البنوك المعتمدة أو الجهات المرخص لها بذلك".

ثانياً: إجراءات على المدى المتوسط

- نجاح الحكومة في تغطية الفجوة التمويلية الدولارية وتلبية احتياجات السوق من النقد الأجنبي للقطاعات المختلفة؛ أخذاً في الاعتبار الآثار المتوقعة لتمويل هذه الفجوة من خلال الاقتراض، وما يفرضه الاقتراض الخارجي من تحديات على استدامة المالية العامة. وتجدر الإشارة إلى أن آخر التقديرات التي أعلنتها وزارة المالية أن الفجوة التمويلية الدولارية تبلغ نحو 34 مليار دولار خلال السنوات المالية الثلاث القادمة.
- تنظيم تداول النقد الأجنبي بيعاً وشراءً في السوق من خلال مستندات رسمية، وبما يعني أن يلتزم المتعاملون في السوق بإثبات مصادر موارد النقد الأجنبي وعدم قبول الجهاز المصرفي لأية إيداعات أو تحويلات للنقد الأجنبي غير معلومة المصدر.
- تحقيق التوازن بين معدلات التعريف الجمركية وغيرها من القيود التجارية، وأثر ذلك على انتشار التهريب الجمركي وما ينتج عنه من اللجوء إلى السوق الموازية للنقد الأجنبي.
- تعظيم العوائد المتوقعة من استكشافات البترول والغاز الطبيعي، ومن أمثلتها حفل ظهر للغاز الطبيعي بالبحر المتوسط، والتي تؤكد التقديرات بدء الإنتاج بهذا الحقل في ديسمبر 2017.
- تفعيل قرارات المجلس الأعلى للاستثمار والمتعلقة بضرورة إصلاح نظام منح التراخيص الصناعية بهدف تعزيز الاستثمار، فضلاً عن منح تراخيص صناعية مؤقتة للمصانع القائمة

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بفضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد.

معهد التخطيط القومي- صلاح سالم- مدينة نصر - القاهرة- ت 22629225

بريد الكتروني: inp.technicaloffice@gmail.com

www.inplanning.gov.eg